2. التنوع البشري: الأنواع والمخاطر

بقلم:الأستاذ الدكتور وليد انطون الشوملي

رئيس المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات

عضو المركز الاستشاري العربي التابع للهيئة العليا للعلماء والمفكرين العرب

walidshomaly@yahoo.com

تعريف: يعرف التنوع البشري على أنه الفروق الفردية بين الناس المرتبطة بانتماء الشخص إلى مجموعة ثقافية معينة، بما فيها العرق والإثنية والانتماء القومي والديني وكذلك اللغة، والعمر، والجنس، وهوية النوع الاجتماعي، والتوجهات الجنسية، والقدرات العقلية والجسمانية، والحالة الزوجية، والحالة الاجتماعية والاقتصادية.

الأهداف:

1.تبيان العناصر المتعددة التي تشكل هوية الفرد والتي تميزه عن الآخرين.

2. تسليط الضوء على بعض من تلك العناصر.

3. التأكيد على أن التنوع بكافة أشكاله مصدر إثراء وعامل أساسي لتفعيل عمل المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

النتائج المتوقعة:

1. الخروج بفهم أوضح حول مفهوم التنوع البشري

2. معرفة العناصر الرئيسية لكافة أنواع التنوع بجميع أشكاله.

3. إدراك أهمية التنوع الثقافي والإثني والديني كعامل قوة وليس عامل تفتيت في المجتمع إذا ما قام على أساس صحيح وديمقراطي.

التنوع الجيني والبيولوجي للإنسان:

إذا ما أردنا فهم التنوع البشري، علينا أولا أن نفهم كيف جاء ذلك التنوع. وإذا ما قارنا التنوع الجيني لدى الإنسان بالتنوع لدى المخلوقات والأنواع الأخرى فإننا نراه متواضعا نسبيا وذلك لحداثة عهده مقارنة مع الكائنات والأنواع الأخرى(1).

فعلم الأنثروبولوجي على سبيل المثال هو أحد العلوم الذي يعني بالتنوع البشري بمفهومه الشامل، بحيث تلتقي تحت مظلته أربعة تخصصات علمية وتتفاعل فيما بينها، وهي بالتحديد الانثروبولوجيا الاجتماعية–الثقافية، وعلم الآثار، والانثروبولوجيا البيولوجية–الفيزيائية، وعلم اللسانيات(2).

التنوع العرقي –الإثني:

قد لا يفرق الكثير من الناس بين ما هو عرقي وما هو إثني. ففي حين يصف الأول السمات الفيزيائية، يتعلق الثاني بالهوية الثقافية. يعرف العرق على أنه شيء يتوارثه الإنسان ويستند إلى صفات بيولوجية وفيزيائية متشابهة. أما الإثنية فإنها تتسم بأنها أكثر شمولية من العرق وأنها تستند على التعبير الثقافي(3).

العرق	الإثنية
على نطاق ضيق	على نطاق واسع
تستند إلى صفات بيولوجية وفيزيائية متشابهة.	تستند إلى التعبير الثقافي.

فعلى سبيل المثال يمكن للفرد أن ينتمي للعرق الأسود وأن ينتمي للإثنية الفرنسية، أو أن ينتمي للعرق الأبيض وأن يكون عربيا.

وكمثال آخر فإن اصطلاح «آسيوي» يعني أن ذلك الفرد ينتمي إلى دول الشرق الأقصى، أو جنوب شرق آسيا كالصين أو الفلبين أو فيتنام أو كوريا أو اليابان أو ينتمي إلى شبه القارة الهندية. فالعربي القادم في الشرق الأوسط لا ينتمي إلى فئة الآسيوية على

سبيل المثال رغم أنه يسكن في قارة آسيا.

نستنتج من ذلك، أنه بالرغم من الخط الذي يفصل بين العرق والاثنية، إلاّ أنه يتم الخلط بين المفهومين لدى كثير من الناس.

التعددية الثقافية:

تعرف التعددية الثقافية بمفهومها البسيط على أنها التعايش بين الثقافات المختلفة. وقد يكون ذلك إما داخل مجتمع ما أو بين مجتمعات تنتمي إلى بلدان مختلفة. والتعددية الثقافية وجدت في مجتمعات قديمة كاليونان القديمة حيث تميزت بوجود مناطق عدة متنوعة من حيث الطباع واللهجات والأزياء، وفي مناطق أخرى في العالم القديم.

أما مفهوم «التعددية الثقافية» فقد ظهر جليا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين حين بدأت كل من أستراليا وكندا على وجه التحديد فتح أبواب الهجرة لغير العنصر الأبيض وذلك لتكوين مجتمعات متعددة الثقافات لديها. وفي نفس الوقت لم تطلب تلك الدول من المهاجرين الجدد الإنصهار أو الذوبان في مجتمعاتهم الجديدة، بل الاندماج الذي يسمح لهم الاحتفاظ بقدر لا بأس به من مكونات ثقافتهم الوطنية الأصلية وخلق حالة توازن بينها وبين ثقافة المجتمعات الجديدة التي هاجروا إليها.

وهناك من يعتبر جمعيات الجاليات العرقية في المهجر فضاء مهما للاندماج، إلاّ أن بعض التجارب أثبتت عكس ذلك. فقد ساهمت بعض الجمعيات في زيادة التطرف الديني لدى بعض المجتمعات مما لم يحل دون الاندماج فحسب بل دفع ببعض الأفراد إلى ارتكاب جرائم ذات طابع إرهابي واصفة تلك المجتمعات بالكافرة والمنحلة أخلاقيا.

هناك تباين في البلدان المختلفة من حيث درجة تبنيهم لسياسات التعددية الثقافية. ويلخص الباحثون تلك السياسات تعتبر الركائز الأساسية لتلك السياسات. وهذه النقاط تتمثل بالآتي:

1. التأكيد الدستوري والتشريعي على التعددية الثقافية على كافة المستويات.
2. إدخال التعددية الثقافية في المناهج المدرسية.
3. احترام الأقليات العرقية وعمل كل ما هو ضروري لابراز هويتهم الثقافية، وكذلك تمويلها.
4. السماح لبعض الجماعات الدينية بارتداء ما تتطلبه ديانتهم.

5.السماح بازدواج الجنسية.

وتبعا لذلك، فإن كندا وأستراليا تتصدران قائمة البلدان التي تتبنى النقاط آنفة الذكر بقوة، تتبعها دول مثل السويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتأتي بالمرتبة الأخيرة في تبني تلك النقاط دول كالنمسا وألمانيا واليونان وإيطاليا(4).

ولا شك، فإن العقلية ما زالت غير ناضجة لاستيعاب التعددية، وما زالت تؤمن بنقاء الهوية، وبالتالي إقصاء الآخر المختلف. والمشكلة لا تكمن فقط بحصرها على الصعيد الشعبي، بل تتعدى ذلك إلى مؤسسات الدولة العربية التي تقمع الأقليات العرقية والدينية (5).

التنوع الديني:

تساهم التعددية الدينية في إغناء ثقافة المجتمع في حال تم استغلال الجوانب الإيجابية في تلك الأديان وإيجاد أرضية مشتركة للتعايش بين أتباع مختلف الأديان.

في حقيقة الأمر، لا يشكل الدين في الغرب مكونا أساسيا من هوية الفرد، إذ إن تلك المجتمعات تعتبر الدين مسألة شخصية واعتناق دين ما أو التخلي عنه تقع في باب الحريات الفردية.

أما في الشرق العربي، فالأمر يختلف كل الاختلاف، إذ يشكل الدين والطائفة لدى الإنسان الشرقي أو العربي عنصرا أساسيا من عناصر هويته الثقافية، مما يوفر الأرضية الخصبة للتطرف الديني والذي قد يؤدي في كثير من الأحيان الى العنف والقتل والترويع. هذا كله نابع من ادعاء الشخص امتلاكه للحقيقة المطلقة من خلال ما يدين به، وبالتالي يتصرف وكأنه وكيل السماء على الأرض وأنه مخول بتكفير الآخرين وإطلاق الأحكام الإلهية عليهم وبالتالي الحكم عليهم ما يراه تطبيقا للشريعة الإلهية.

خلص تقرير لمعهد بيوPEW الأمريكي حول التنوع الديني في العالم إلى أن نصف البلدان التي تتميز بتنوعها الديني تقع في آسيا، وفي منطقة المحيط الهندي بالتحديد، وأن دولة غينيا- بيساو في إفريقيا الغربية تحتل المرتبة الأولى من حيث كثافة التنوع الديني فيها(6).

وفي القارة الآسيوية، تعتبر الهند أوضح مثال للتعددية الدينية والعرقية واللغوية، حيث يشكل الهندوس حوالي 80% من مجموع السكان، في حين يشكل المسلمون 13%، والمسيحيون 3%، والسيخ 2%، وأتباع ديانات أخرى وملحدون 2%.

أما من حيث التعددية العرقية في الهند، فهناك أعراق متعددة منتشرة في كافة أنحاء البلاد.وهناك 23 لغة رسمية معترف بها من أصل 600 لغة في البلاد.

لقد اختارت الهند الحديثة بعد تأسيسها في العام 1947 المسار الديمقراطي إذ إنها تبنت الديمقراطية العلمانية، وأضحت أكبر ديمقراطية في العالم، حيث يضمن دستورها الحقوق المتساوية لجميع المواطنين هناك.

التعددية الفريدة من نوعها يدعونها في الهند «**الوحدة في التعدد**». وجوهر الحضارة هناك هو السلم واللاعنف مما يساهم في ترسيخ روح التسامح والامتزاج السلمي والطوعي بين الثقافات.

يقول غاندي بهذا الصدد: « **لا أريد من بيتي أن يكون محاطاً بجدران أربعة ونوافذه مغلقة، بل أريد من رياح جميع الثقافات أن تدخل إلى بيتي بكل حرية. لكنني في المقابل، لا أسمح لأي ريحٍ ثقافية أن تقتلعني من مكاني**»(7).

هناك خمسة أديان كبرى في العالم وهي اليهودية والمسيحية والاسلام والهندوسية والبوذية. أضف إلى ذلك، يوجد في كثير من البلدان الإفريقية العديد من الديانات الإحيائية، أي ديانات محلية تتميز بها كل منطقة من المناطق.

فلو أخذنا الدول العربية على سبيل المثال، فإننا نجد أن الإسلام هو الدين السائد وبالتالي فإن درجة التنوع الديني تعتبر منخفضة فيها نسبيا. وكذلك الحال في دول أميركا اللاتينية حيث إن الديانة المسيحية هي السائدة، أو الديانة شبه المطلقة هناك وخاصة المذهب الكاثوليكي. أما في دول وسط إفريقيا فانها تتسم بانتشار الديانات المحلية الإحيائية، وبالتالي فإنها تصنف على أنها دول منخفضة التنوع الديني. أما الدول التي تسجل أعلى تنوع ديني فهي سنغافورة، وموزمبيق، وفيتنام، والصين، وغينيا– بيساو كما ذكرنا سابقا. وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والهند ومعظم الدول الأوروبية احتلت مرتبة البلدان المعتدلة من ناحية التنوع الديني، فما زالت المسيحية تهيمن على الدول والأوروبية كما تهيمن الهندوسية في الهند. ومن طرائف القدر أن هناك أربع دول خليجية وهي بالترتيب الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر والبحرين لها سجل حافل ولو بدرجات متفاوتة من حيث التنوع الديني، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في أعداد المسيحيين والبوذيين والهندوس الوافدين إليها.

أما المجتمعات الحديثة في الغرب، فقد كانت من وقت قريب لا تعير اهتماما للدين، حيث كانت كما أسلفنا تعتبره مسألة شخصية لا شأن للمجتمع به. إلاّ أن أحداث 11

سبتمبر عام 2001 والحرب على أفغانستان وموجات نزوح اللاجئين المسلمين إلى أوروبا التي أحدثت تغيرات في التركيبة الديمغرافية، أعادت قضية التنوع الديني إلى الواجهة السياسية المعاصرة. وبدأت تلك الدول تعمل على استثمار التنوع الديني والثقافي فيها لتجعل منه قيمة مضافة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. لقد روى لي صديق لبناني وهو مسلم سني مكث في فرنسا أثناء الحرب الأهلية اللبنانية وحصل على الجنسية الفرنسية، أن القاضي الفرنسي قال له أثناء تأدية القسم: «**أرجوك أن تحافظ على هويتك الثقافية كي تغني ثقافة هذا البلد**». فما أروع هذا الكلام وهذا العمق الفكري والاستراتيجي الذي كان يتحلى به ذلك القاضي. فقد كان يعي تماما مدى أهمية التعددية الدينية والثقافية في المساهمة في تطوير بلده على كافة الأصعدة. إلاّ أنه وللأسف تصبح التعددية الثقافية والدينية وبال على أصحابها في حال جهل أصحاب الهويات الثقافية المختلفة، أو في حال عدم ترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية للجميع. فالمواطنة المتساوية لا تغلب هوية الأغلبية الثقافية والدينية على الأقلية وذلك تجنبا لإذكاء فتن إثنية أو قومية أو دينية قد تنفجر في أي لحظة. ويحضرني هنا مثل نيجيريا الدولة الأكبر في إفريقيا من حيث عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي 200 مليون نسمة ويتواجد فيها أكثر من 250 مجموعة إثنية، ويبلغ عدد السكان المسلمين الهاوسا الذين يسكنون شمال البلاد مثل عددهم من المسيحيين اليوروبا الذين يسكنون غرب البلاد. كما يسكنها الإيبوس الوثنيين في الشرق، وهؤلاء مجتمعين يشكلون حوالي 60% من مجموع عدد السكان في البلاد. صحيح أنه قد ظهر في البلاد مجموعات دينية متطرفة خاصة حركة بوكوحرام (والتي تعني أن استخدام الكتاب حرام) الإسلامية، إلاّ أن النظام الديمقراطي هناك (وبالرغم من الفساد المستشري) استطاع استيعاب تلك التعددية. فتارة نرى الرئيس فيها مسلم كالرئيس الحالي محمد بخاري وتارة مسيحي كالرئيس غودلك جوناثان الذي سبقه وهكذا دواليك.

أما الحال في فلسطين من ناحية التعددية الدينية فهو كالآتي:

الفلسطينيُّون المسيحيُّون في فلسطين قبل العام 1948

في أواخر عام 1945 وأوائل العام 1946 كان عدد سكان أرض فلسطين التاريخية 1,845,560 نسمة. وقد شكلت نسبة المسلمين واليهود والمسيحيين حوالي 58%، و 33%، و 9% من عدد السكان الإجمالي على التوالي. في حين بلغ عدد المسلمين واليهود في تلك الفترة 1,076,780 و 608,230 نسمة على التوالي، بلغ عدد المسيحيين

145,060 نسمة. وسجلت القدس حينئذ أعلى عدد من السكان المسيحيين والذي بلغ 46,130 نسمة، بينما سجلت مدينة بئر السبع ثاني أقل عدد من السكان المسيحيين بعد مدينة الخليل، حيث كانت تقطنها ثلاثون عائلة فقط، أي بمجموع 210 فردًا (8).

وقد بلغت نسبة المسيحيين في مدن بيت لحم، وبيت جالا وبيت ساحور 31.8% إذ سجلت أعلى نسبة للسكان المسيحيين الفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية في ذلك الوقت، تليها مدينة حيفا حيث بلغت نسبة المسيحيين فيها 23.2 %، ثمّ يافا 12.3 %، عكا 8.1 %، فالنّاصرة 8.1 1%، ورام الله 5.6 6%، وانتهاء بالرّملة حيث بلغت نسبتهم4.0 % .

ولسوء الحظّ فقد اختفى تماما الوجود المسيحي من بعض المواقع التي أصبحت فيما بعد جزءًا من دولة اسرائيل كمدن صفد، طبريا، بيسان، وبئر السبع التي كان يقطن فيها أعداد قليلة من المسيحيين في الأربعينيات من القرن العشرين، وذلك إما بسبب التهجير القسري أو الهجرة الطوعية للخارج. ففي حين تقلص عدد المسيحيين في المواقع الأخرى من فلسطين التاريخية بشكل تدريجي أو بشكل متسارع، تميزت مدينة الناصرة بأنها المدينة الوحيدة التي زاد عدد سكانها عما كان عليه في العام 1945، وذلك إثر عمليات التهجير التي ألمت بالسكان العرب في القرى المجاورة ونزوحهم إليها بحيث أصبحوا لاجئين في داخل «دولة إسرائيل».

توزيع المسيحيين في فلسطين في الربع الأول من القرن العشرين حسب الطَّوائف المختلفة

وفق الإحصاء الذي تمّ إجراؤه في فلسطين في العام 1922، فإن عدد المسيحيين في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني مقسّمًا على الطوائف المختلفة كان كالتالي:

الروم الأورثوذكس 33,369 نسمة، السريان الأورثوذكس (اليعاقبة) 813، الكاثوليك (اللاتين) 14,245، الروم الكاثوليك (الملكيين) 11,191، السريان الكاثوليك 323، الأرمن الكاثوليك 271، الماروئيين 2,382، الأرمن الأورثوذكس (الغريغوريون) 2,939، أتباع الكنيسة القبطية 297، أتباع الكنيسة الحبشية 85، أتباع الكنيسة الإنجليزية 4,553، أتباع الكنيسة المشيخية 361، البروتستانت 826، اللوثريون 437، أتباع فرسان الهيكل 724، وطوائف أخرى 282 فردًا(9).

هناك أربع مجموعات رئيسية من الكنائس التي لها جذور ضاربة في فلسطين. وهذه الكنائس هي:

1. عائلة الكنائس الأرثوذكسية – وتضم بطريركيات الروم الأورثوذكس في الشرق الأوسط.

2. عائلة الكنائس الأرثوذكسية الشرقية – وتضم كنائس الأرمن والسريان والأقباط والأحباش الأرثوذكس.

3. عائلة الكنائس الكاثوليكية – وتضم الكنائس السبعة التالية:

بطريركية اللاتين في القدس.

بطريركية الروم الكاثوليك (الملكيين).

بطريركية السريان الكاثوليك.

بطريركية الأرمن الكاثوليك.

الكنيسة الأنطاكية المارونية.

كنيسة الأقباط الكاثوليك.

كنيسة بابل للكلدان.

4. الكنائس الإنجيلية – وتضم الكنيسة اللوثرية والأنجليكانيّة والكنيسة المصلحة.

استمرت أعداد المسيحيين بالتناقص في فلسطين حتى وصلت إلى حوالي 40000 نسمة في الضفة الغربية وأقل من ألف في قطاع غزة، وذلك بسبب الهجرة وقلة الخصوبة.

ولا ننسى الطائفة السامرية الذي يبلغ تعدادها 400 فرد فقط يعيشون على قمة جبل جرزيم في نابلس. وهناك 420 آخرين يعيشون في حولون قرب تل أبيب. وهم يعدون الآن أصغر طائفة بالعالم.

أما في داخل الخط الأخضر أي في أراضي عام 1948 فيبلغ عدد المسلمين 1072500 والمسيحيين 142 400 والدروز 110800 أي ما يبلغ نسبته حوالي 81% من مجموع السكان العرب في الداخل من المسلمين، و 10.7% من المسيحيين و 8.3% من الدروز.

أما عن المذاهب والفرق الإسلامية في فلسطين التاريخية، فمن المعروف أن الغالبية العظمى من المسلمين يتبعون المذهب الشافعي في السنة. وهناك عدد قليل جدا من الشيعة.

ويوجد في فلسطين عدد لا بأس به من أتباع الطريقة الصوفية، حيث يتواجد معظمهم في جنين وأيضا في بيتولا قضاء الخليل حيث يتبعون الطريقة الخلوتية ومركزها باقة الغربية.

هناك أتباع الطريقة النقشبندية ويتواجد معظمهم في نابلس، وكذلك الطريقة الكسنزانية، وهما طريقتان صوفيتان بالأساس.

أما الأحمدية فيتواجد حوالي 2000 شخص منهم في قضاء عكا و200 في الضفة الغربية و50 في قطاع غزة.(المصدر: عبد القادر مدلل ؛ مسؤول الحركة الأحمدية في الضفة الغربية–تشرين أول 2017)

من ناحية التنوع العرقي في فلسطين، فإلى جانب العرب فهناك الأرمن والشركس والبشناق. أما الأكراد فقد تعربوا بعد ما أحضرهم صلاح الدين الأيوبي إلى فلسطين في أواخر القرن الثاني عشر الميلادي. وهناك الكثير من عائلات الخليل ترجع أصولهم إلى القومية الكردية.

التنوع الجنسي، والنوع الاجتماعي والتوجهات الجنسية:

من أجل فهم أعمق للتنوع الجنسي والنوع الإجتماعي، فإنه يجب علينا فهم الجوانب المختلفة والمتعددة في تكوين شخصية الإنسان. فهناك التنوع الجنسي البيولوجي، وهوية النوع الاجتماعي، والتعبير عن النوع الإجتماعي، وكذلك التوجهات الجنسية للشخص.

كما تعرف الأقليات الجنسية والجندرية على أنها تلك التي تتميز بصفات جندرية وتوجهات جنسية تختلف عن الصورة النمطية لمجتماعتهم الذين يعيشون فيها. وفي معظم الحالات فإن المثليين وعابري الجنس وذوي التوجهات الجنسية لنفس الجنس يتم وصمهم بوصمة عار أبدية ويتم مضايقتهم على كافة المستويات، بالرغم من سن قوانين تحمي حقوق هؤلاء الأفراد(11). أما في دولنا العربية وبسبب صرامة التقاليد الاجتماعية والدينية، فإن التوجهات الجنسية خارج الإطار الاجتماعي المتعارف عليه، تعتبر نوعا من أنواع الفاحشة ويجب أن يتم معاقبة من يمارسها. وفي الصين على سبيل المثال، تم فقط في السنوات الأخيرة إلغاء قانون يعتبر المثلية الجنسية مرضا.

المرأة الفلسطينية ودورها في المجتمع:

في فلسطين، لعبت المرأة وما زالت تلعب دورا هاما في النضال الوطني حيث يقسم بعض الباحثين دور المرأة الفلسطينية إلى أربع مراحل وهي كالتالي:

المرحلة الأولى من عام 1918–1948

المرحلة الثانية من عام 1948–1967

المرحلة الثالثة من عام 1967–1988

المرحلة الرابعة من عام 1988– الآن

ففي عام 1921 أسست زليخة الشهابي وإميليا السكاكيني أول اتحاد نسائي في فلسطين، ثم توالت تشكيل لجان السيدات العربيات في كل من القدس ويافا وعكا.واستمر نضالها بعد عام 1948 حتى جاء عام النكسة في 1967 ليؤسس لمرحلة جديدة لنضال المرأة الفلسطينية في كافة المجالات.فهي الشهيدة والأسيرة وأم الشهيد وزوجة الأسير. ولا يتسع المقام هنا لذكر العشرات لا بل المئات من المناضلات الفلسطينيات اللواتي سطرن أروع آيات التضحية والنضال في سبيل القضية الفلسطينية وتحرير الأرض وإرجاع الحق لأصحابه.

التنوع الجغرافي والبيئي:

للمنطقة الجغرافية والبيئية تأثير كبير على نفسية وتصرفات وسلوك وثقافة الأفراد والجماعات. وهناك من يقسم المجموعات البشرية وفقا للأقاليم التي تسكنها كالتالي:

1.المجموعة الإفريقية.

2.مجموعة آسيا–المحيط الهادئ.

3.مجموعة أوروبا الشرقية.

4.مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

5.مجموعة أوروبا الغربية وجماعات أخرى(12).

فالجغرافيا قد يكون لها تأثير كبير على ثقافة مجتمع ما في عدة مجالات. فلو أخذنا بلد كالنمسا مثلا التي تقع في وسط جبال الألب، فإنه من الطبيعي أن نجد أن رياضة التزلج على الجليد رياضة شعبية جدا في ذلك البلد. ولو أخذنا سكان الولايات المتحدة

المختلفة لوجدنا أن سكان كاليفورنيا وفلوريدا يحبون التزلج على الماء والسباحة لأن لديهم شواطئ كثيرة، بينما سكان ولاية كولورادو الجبلية مثلا يحبون ركوب الخيل والاستماع إلى الموسيقى الريفية.

وكذلك الأمر ينطبق على العادات الغذائية لكل بلد. فمثلا في بلداننا نحن نقدم للضيف الفواكه كنوع من أنواع الضيافة وذلك لوفرة تلك المنتوجات الزراعية في حقولنا خاصة في فصل الصيف في حين لن يدعوك أحد اصدقائك في دولة غربية لتناول الفواكه بل لتناول قطعة حلوى مع فنجان من القهوة. وكذلك الأمر بالنسبة لاختلاف المناخ من منطقة إلى منطقة. فالذين يعيشون في مناطق باردة قد نراهم أنشط ذهنيا وجسديا، إلاّ أننا نراهم في نفس الوقت على درجة كبيرة من الكآبة مقارنة مع الذين يسكنون في مناطق تشرق الشمس في بلادهم طيلة أيام السنة.

التنوع الفكري الأيديولوجي وتأثيره على تفكير وسلوك الشعوب:

أثناء الحرب الباردة أي في الأعوام ما بين 1990-1945، عاشت شعوب تحت ظل النظام الاشتراكي في أوروبا الشرقية وروسيا والصين، وأخرى تحت ظل الرأسمالية في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أقامت دول المنظومة الاشتراكية ستاراً حديدياً على شعوبها مما حدا بالمنظر الشيوعي السوفيتي سوسلوف آنذاك أن يعلن أنه لا حاجة للناس الذين يعيشون في أوروبا الشرقية لزيادة أوروبا الغربية إذ لديهم «الحرية الكاملة» للتنقل بين أقطار أوروبا الشرقية. لقد أثرت هذه العقلية القسرية على نمط تفكير الشعوب التي وقعت تحت نير تلك الدول القمعية وفرضت عليها لونا واحدا من التفكير. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل تعداه بأن تم تجنيد الكثير من الشباب كمخبرين للنظام عن أقرب الناس إليهم، إلى حد أن كان الفرد يقوم بالوشاية عن والديه وتعريضهم للتعذيب والقتل خاصة أثناء ثورة ما يدعى «بالثورة الثقافية» التي قادها ماو تسي تونغ في الصين في الأعوام 1969-1966. أضف إلى ذلك فإن التربية الأحادية الجانب التي خضعت تلك الشعوب لها جعلت منهم أفراداً لا يتقبلون الآخر ويتهمونه بالخيانة تحت حجة أنهم هم فقط يمتلكون الحقيقة المطلقة. وبالمقابل، فإنه بالرغم من وحشية الرأسمالية، فإن الشعوب التي عاشت في ظل الأنظمة الرأسمالية، مارست حقها في الانتخاب، وإن لم يكن هناك أنظمة ديمقراطية بالكامل، إلا أنهم نعموا بالحريات الفردية والجماعية. وبالتالي ترسخت في عقولهم مسألة تقبل الآخر حتى إذا خالفه الرأي. كما أن الاختلاف في الرأي لا يؤدي إلى شخصنة

الأمور كما هو في عالمنا العربي.

فالمحصلة إذن هي أن الاختلاف الأيديولوجي بين أنظمة الحكم يفرض نفسه على ثقافة المجتمعات وكذلك على سلوكيات الجماعات وعلى نمط تفكير الأفراد في المجتمع.

الحفاظ على التنوع البشري

يجب أن تتوفر ثلاثة عناصر رئيسية من أجل الحفاظ على التنوع البشري والثقافي. وهذه العناصر **هي الصحة والتعليم والنظام التعددي الديمقراطي.** فالنظام الصحي الجيد في بلد ما، يلعب دورا هاما في الإثراء البشري والثقافي للجماعات الإثنية أو الدينية المختلفة. والنظام التعليمي الجيد هو بمثابة حجر الأساس في عملية التنمية البشرية والاقتصادية. فهو يساهم مساهمة رئيسية وفعالة في حل المشكلات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه المجتمعات الإنسانية بمجملها(13). فتطوير نظام التعليم بصورة ديناميكية غير ساكنة يضع المرأة في مكانها الصحيح ويجعلها عنصراً هاماً في عملية التنمية المستدامة. ويجب أن يتم التركيز على التفكير الناقد في تلقي المعرفة ونبذ أسلوب اجترار المعلومة كما هو الحال في دولنا العربية. ولا يمكن وضع الصحة والتعليم في مسارهما الصحيح إلاّ إذا كانا في بيئة ديمقراطية تعددية. فالمناخ الديمقراطي التعددي يشكل الحاضنة الرئيسية لنظام صحي سليم ونظام تعليمي ذات كفاءة عالية. فالتعددية تمنح الفرصة لكافة المجموعات أن تسهم مساهمة فعالة وأن تدلو بدلوها على كافة المستويات، والذي بدوره يساهم في الحفاظ على التنوع البشري والثقافي.

المصادر والمراجع:

1. sciencedirect.com/topics/computer-science/human-diversity;14.10.2020.
2. sciencedirect.com/science/article/pii/B0080430767007968; 14.10.2020.
3. verywellmind.com/difference-between-race-and-ethnicity-5074205; 16.10.2020.
4. Hindawi.org/books/59179415/1/; Oct.18, 2020.
5. alquds.co.uk

6. /مفهوم-التعددية-الثقافية-الإشكالات/رامي ابو شهاب مقالة بعنوان: مفهوم التعددية-محنة العقل العرب. Oct.18, 2020

7. nc-doualiya.com/articles/20140415 -تنوع-ديني-إسلام-مسيحية-دراسة

8. Oct.21,2020.

9. د. مجيب الرحمن، « التعددية الدينية والثقافية في الهند»، بيروت نيوز عربية، يناير 29، 2016

10. A survey of Palestine: Prepared in December, 1945 and January, 1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry. Institute for Palestine Studies (1991).

11. J.B. Baron, ed. (1923); Palestine: Report and General Abstracts of the Census of 1922. Government of Palestine. Tables XIII-XVI.

12. المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات

13. healthpolicyplus.com/GSD.cfm; October 21, 2020.

14. hr.un.org/sites/hr.un.org/files/OHR% 20 Georgaphi-cal%20 diversity %20 strategy_EN_O.pdf; October 23, 2020.

15. platform.almanhal.com/files/2193277; October 25, 2020 رفيق محمود المصري،»جدلية العلاقة بين التنمية والتعليم رؤية تكاملية.